فلم قلتم انهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري بالاشياء نفس ذاته فقد نفى العلم بالحقيقة

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها لكن لا يدركها مع وجه جزئي والا لكان يدرك تارة منها انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما صورة عقلية على حدة ولا واحد من الصورتين يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات بل يدرك على وجه كلي كما يعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض لكنك ما علمته جزئيا لانه ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم غير كاف لوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة ولما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات على وجه كلي

فصل في ان واجب الوجود مريد للاشياء وجودا اما ارادية فلان كل ما هو معلوم عند المبداء كونه وجهة كونه وهو خير مناف لحقيقته فالصادر عن ذات المبداء وكماله وذلك الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق اي كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر والثاني حق فهو الجود

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وهو مشتمل على فصول

فصل

~~في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا~~ ٥٥

في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبداء الاول انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فيتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

فصل في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر في الافلاك اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لانه لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي او على العكس ولا سبيل الى الثاني لانه اخس واصغر والاخس والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متاخر عن وجوب وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا في ذاته والا لكان وجوده معه لا متاخرا عنه وقد فرضنا متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لانه تنشق فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة

هداية الحاوي مع سبب المحوي

Copyright © King Saud University